محاضرة 1: الإطار المفاهيمي للنقود

1.نشأة النقود:

لا يعرف على وجه التحديد متى استخدم الإنسان النقود لأول مرة ولكن المتفق عليه بين المهتمين بالشؤون النقدية من الاقتصاديين بصفة عامة هو أن الحاجة إلى استعمال النقود نشأت عندما عجز نظام المقايضة عن القيام بمهمة تسهيل التبادل أمام تزايد درجات التخصص واتساع تقسيم العمل وبالتالي تعقيد عمليتي الإنتاج والتوزيع، ومن هنا ظهرت النقود للتغلب على هذه الصعوبات.

1.1.نظام المقايضة:

1.1.1.مفهوم نظام المقايضة: نظام المقايضة هو النظام القائم أساسا على مبادلة السلع والخدمات بعضها ببعض دون استخدام النقود . وقد كان هذا النظام هو السائد في المجتمعات البدائية أي قبل تطور التجارة والصناعة واتساع نطاقهما. حيث أدرك الفرد صعوبات إنتاج كل ما يحتاج إليه من السلع والخدمات، كما أدرك أهمية التخصص وتقسيم العمل فأصبح كل فرد يمارس فرع من فروع الإنتاج وينتج كمية أكبر من حاجته ويحصل على باقي السلع التي يحتاجها من منتجي تلك السلع أو الخدمات عن طريق مبادلة فائض إنتاجه بفائض إنتاج وخدمات الآخرين دون وجود وسيط نقدي ، وذلك مثل استبدال القمح بخروف أو خدمة زراعية مقابل خدمة ري.

وتفترض عملية المقايضة وجود السوق مكان المقايضة (الحيز الجغرافي الذي يلتقي فيه عارض السلعة مع طالبها)، ووجود الزمان (أن يتواجد عارض السلعة وطالبها في نفس الوقت)، والسلعة موضوع المقايضة ، وأن يكون لهذه السلعة مقياس تعبر عن قيمتها من خلاله.

وبفعل تطور العلاقات التجارية واتساع نطاقها أدى إلى ظهور الأسواق بالمعنى الضيق، وكانت السمة الغالبة هي المقايضة والمبادلة المباشرة التي أصبحت تعيق عملية وحجم المبادلات.

2.1.1.صعوبات نظام المقايضة:

- ✓ **صعوبة تحقيق التوافق المزدوج بين الرغبات:** تتوقف عملية التبادل في ظل نظام المقايضة على ضرورة توافق رغبات البائع والمشتري في آن واحد، إذ على البائع أن يجد من يرغب في الحصول على سلعته أو خدمته ويملك في نفس الوقت السلعة أو الخدمة التي يرغب في الحصول عليها ومستعد للتنازل عنها مقابل السلعة الأخرى عند الطرف الأول.
- ✓ **غياب وحدة مشتركة للقياس:** في نظام المقايضة لا تتحدد قيمة كل سلعة في السوق بشكل بسيط وسهل، حيث يجب أن تتحدد قيمة كل سلعة بالنسبة لكل السلع والخدمات الموجودة في السوق حتى يتم التبادل بشكل كفء. وتزداد صعوبة ذلك كلما تعددت السلع والخدمات المعروضة في السوق، فعلى سبيل المثال إذا كان هناك 100 نوع من السلع المعروضة للتبادل في السوق، فان عدد معدلات التبادل الواجب معرفتها يساوي: $C = \frac{n(n-1)}{2} = 4950$

  حيث: n: هي عدد السلع الداخلة في التبادل

  C: هو عدد معدلات التبادل.
- ✓ **صعوبة تجزئة السلع:** في نظام المقايضة يصعب استبدال سلع كبيرة بسلع صغيرة ، مثلا لو أراد صاحب رأس الغنم أن يحصل على كمية معيته من القمح ، وبما أن رأس الغنم سلعة غير قابلة للتجزئة ، سوف يتحتم عليه قبول كمية القمح حتى وان كان في حاجة إلى البعض منه فقط.

- ✓ **صعوبة إيجاد مقياس للمدفوعات الآجلة:** في ظل نظام المقايضة تكون أداة المدفوعات الآجلة هي السلع التي تتميز بصعوبة التخزين والحفاظ على قيمتها. وذلك لكونها عرضة للمخاطر كانخفاض قيمتها أو التلف مما يجعل طرفي المبادلة يتحمل الخسارة عند الوفاء بالدين.

يتضح مما سبق أن نظام المقايضة أصبح غير قادر على أن يتماشى ومتطلبات التطور الاقتصادي، وهكذا أصبح من الضروري وجود وسيط في المبادلات يفصل بين عمليتي البيع والشراء في المكان وفي الزمان ومن هنا دعت المبادلات إلى ظهور وسيلة أخرى تمثلت في النقود السلعية.

2.أشكال النقود:

ظهرت النقود خلال عمليات التبادل الذي ارتبط بظهور الإنتاج السلعي، أي بظهور التخصص وتقسيم العمل والإنتاج من أجل السوق، ولقد استخدم الإنسان النقود منذ القدم والتي لم تبقى على حال واحد بل تطورت مع تطور النشاط الاقتصادي عبر التاريخ.

ويمكن تقسيم النقود انطلاقا من مجموعة من الاعتبارات أهمها:

- ✓ الجهة التي تصدرها: حيث تقسم إلى نقود حكومية تصدرها وزارة المالية، ونقود بنكنوت يصدرها البنك المركزي، ونقود ودائع تخلقها المصارف التجارية؛
- ✓ نوع المادة المصنوعة منها: ويمكن تقسيمها إلى نقود ورقية وأخرى معدنية؛
- ✓ درجة قبولها العام: وتقسم إلى نقود قابلة للتحويل ونقود نهائية؛
- ✓ نوع العلاقة بين النقود والأساس الذي تقام عليه: وتقسم إلى نقود سلعية وأخرى ائتمانية.

وبشكل عام يمكن تلخيص أهم أنواع النقود الرئيسية كما هو موضح بالشكل التالي:

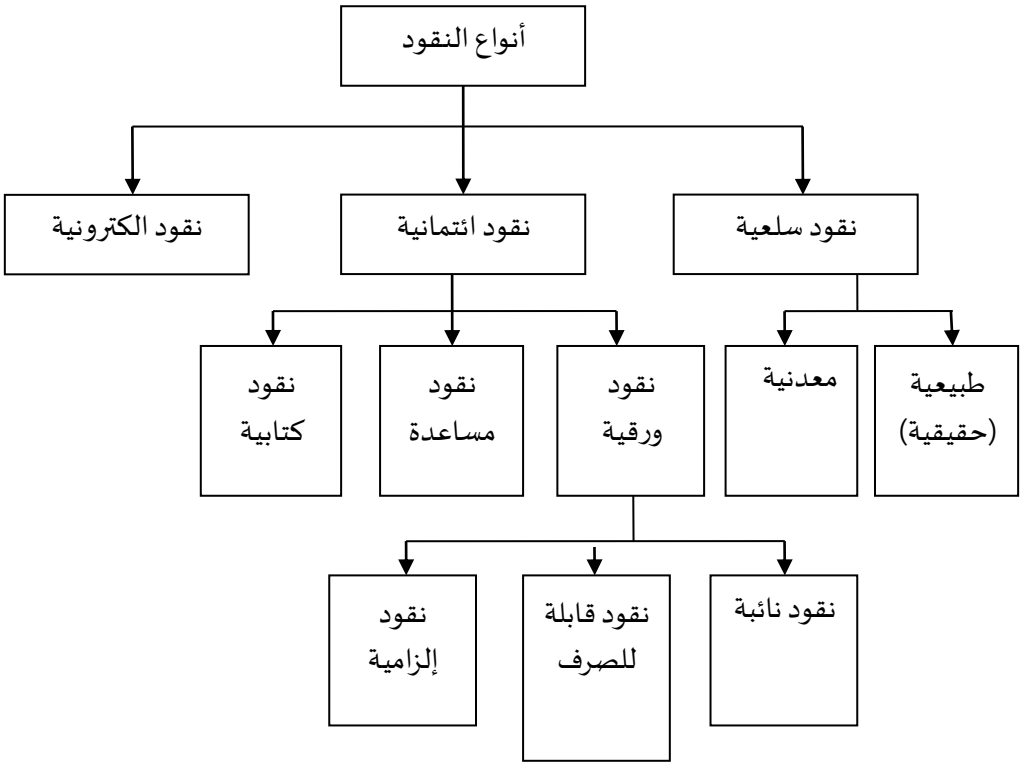

1.2.النقود السلعية :

كانت أول خطوة للتغلب على صعوبات المقايضة أن اهتدى الناس إلى استخدام سلع معينة تلعب دور النقود، ويعترف بأهميتها في عملية المبادلة بحث تتمتع بتفضيل عدد كبير منهم، هذه السلع هي أول نقود عرفتها البشرية ويطلق عليها مصطلح النقود السلعية، مثل: الملح، الشاي، الأرز، النحاس، الذهب، الفضة، الخزف....والعناصر الأساسية التي كفلت لهذه السلع أن تكون نقودا هي كونها موضع طلب مزدوج: تطلب لذاتها فهي صالحة لإشباع الحاجات بصورة مباشرة، وتطلب من أجل مبادلتها بغيرها من السلع ومنه فهي صالحة لإشباع الحاجات بصورة غير مباشرة وذلك بأن تكون وسيط في التبادل أو أداة للحصول على غيرها من السلع.

إن استخدام بعض السلع كوسيط في عملية المبادلة أدى إلى التخلص من بعض صعوبات المقايضة مثل صعوبة التوافق المزدوج بين الرغبات وصعوبة تعدد نسب التبادل. أما الصعوبات الأخرى من صعوبة التجزئة، وعدم القابلية للتخزين، وعدم إيجاد وسيلة للمدفوعات الآجلة، لم تتمكن النقود السلعية (الحقيقية) من القضاء عليها، وبالتالي لم تتمكن من لعب دورها كنقود، وهو ما أدى إلى اختيار سلعة أو سلعتين فقط من النقود السلعية لاستعمالها كنقود، وهكذا ظهرت النقود المعدنية.

✓ **النقود المعدنية:**

استخدمت معادن كثيرة كنقود مثل الحديد والنيكل والرصاص والنحاس والبرونز نظرا لقابليتها للتجزئة وتجانسها، تنقسم النقود المعدنية إلى قسمين رئيسيين:

- نقود معدنية رئيسية أو كاملة: تصنع عادة من الذهب أو الفضة وتكون قيمتها الاسمية مساوية لقيمتها الحقيقية كمعدن، وتكون لها قوة إبراء مطلقة أي تستعمل في الوفاء بالدين بلا حدود.
- نقود معدنية مكملة أو مساعدة: تكون قيمتها الاسمية كنقد أكبر من قيمتها الحقيقية كمعدن وتصنع عادة من البرونز.

تتميز النقود المعدنية من الذهب والفضة بعدة خصائص منها:

- الذهب والفضة مقبولين لدى جميع الناس نظرا لما يتمتعان به من جمال الرونق وسهولة التعرف عليهما
- خفة الوزن وارتفاع القيمة: هذه الميزة تسهل عملية نقلها وحملها؛
- صالحة للتخزين والادخار: النقود المعدنية من الذهب والفضة تكون غير معرضة للتآكل مقارنة بالنقود السلعية الأخرى؛
- التجانس: فالقطع المتساوية من الذهب والفضة منها يكون لها نفس القيمة
- قابلية هذين المعدنين للتجزئة دون تعرض قيمتهما الى التدهور.

2.2.النقود الائتمانية:

تعتبر النقود الائتمانية الصورة الأكثر انتشارا في النظم النقدية الحديثة، وتتميز بانفصال الصلة بين قيمتها النقدية (الاسمية) وقيمتها التجارية كسلعة، فقيمتها النقدية تتجاوز بكثير قيمة المعدن أو المادة التي صنعت منها، والنقود الائتمانية قد تكون:

- نقودا ورقية: كأوراق النقد الحكومية وأوراق البنكنوت
- تقودا معدنية أو نقود مساعدة: مصنوعة من النيكل أو النحاس مثلا؛
- نقود مصرفية: مجرد قيد كتابي على دفاتر مصرف تجاري، وتتمثل في الودائع الجارية لدى البنوك التجارية.

وتمثل النقود الائتمانية دينا لصاحبها في ذمة الجهة التي أصدرتها، وتستمد قيمتها بما تتمتع به من قبول عام في المعاملات وفي ثقة حاملها في قابليتها للصرف إلى وحدات نقد سلعية.

✓ **النقود الورقية:**

ظهرت النقود الورقية على أيدي الصاغة الذين كانوا يحتفظون بمعادنهم النفيسة في خزائن حديدية متينة ومأمونة وانطلاقا من الثقة بين الأفراد وهؤلاء الصاغة بدأ الأفراد بإيداع ما لديهم من معادن نفيسة (نقود معدنية) لدى الصاغة ويحصل المودع مقابل ذلك على صك أو إيصال يثبت حقه فيما أودعه من معادن ويتعهد الخازن بتسليمه إياه أو جزء منه عند الطلب، ويحصل الصاغة على عمولة لقاء احتفاظهم بهذه الودائع. وهنا بدأ يتحول خزنة المعادن الى صيارفة وظهر بالتالي شكل من أشكال البنوك –كان أولها بنك أمستردام في القرن 16 م-، وأخذ المودعون يتداولون صكوك الصيارفة في معاملاتهم وذلك لثقة الأفراد بأن الصيارفة لديهم القدرة والاستعداد الدائم لدفع في بداية الأمر كان التجار والأفراد يتوجهون إلى الصاغة لسحب ما لديهم من نقود معدنية أو جزء منها لإتمام عمليات البيع والشراء، ويقوم الأفراد الآخرون ممن تسلموا هذه المعادن النفيسة بدورهم بتسليمها إلى الصاغة مقابل أخذ شهادات إيداع، ثم تطورت الأمور بعد ذلك فأصبحت شهادات الإيداع تحل محل المعادن حيث يتم الوفاء بالديون والالتزامات بمجرد تظهيرها. وكنتيجة لتزايد حجم المعاملات وتزايد ثقة الأفراد في قدرة مؤسسات الإيداع على الاستجابة لطلباتهم وإعطائهم قيمة شهادات الإيداع في شكل معادن نفيسة متى أرادوا، ثم تزايد استخدام هذه الشهادات الورقية وبدأ الصاغة والصيارفة يصدرون شهادات لحاملها لتسهيل عملية انتقال ملكية هذه الشهادات بمجرد الحصول عليها ودون الحاجة إلى تظهيرها، وهو ما أطلق عليه ورقة "البنكنوت" (هو تعهد مصرفي بدفع مبلغ معين من وحدات النقد القانونية لحامل الورقة عند الطلب).

من الممكن تصور الأنواع الرئيسية من النقود الورقية حسب تطورها التاريخي إلى:

- ✓ **النقود النائبة:** وهي تنوب عن الذهب وتمثله تمثيلا كاملا (الغطاء الذهبي لهذه النقود = 100%)، ولكي تمثل هذه الأوراق الذهب تمثيلا كاملا ينبغي توافر كفالة الحرية التامة في تحويل هذه الأوراق إلى ذهب وبالعكس دون قيد أو شرط ، وتستمد هذه النقود قيمتها من إمكانية استبدالها بالنقود الذهبية التي تكون الاحتياطي الذهبي لبنك الإصدار.
- ✓ **النقود الورقية القابلة للصرف (العملة المغطاة جزئيا):** في ظل هذا النظام بقي شرط التحويل قائما ، ولكن نسبة الغطاء الذهبي بدأت تقل، الأمر الذي جعل من الممكن زيادة عرض النقود من غير الحاجة إلى زيادة احتياطي الذهب لدى السلطات النقدية، وهنا أصبحت كمية البنكنوت أكبر من قيمة الذهب الموجود كغطاء، ويختلف الاحتياطي الذهبي باختلاف البلدان. وتستمد هذه الأوراق قيمتها من إمكانية استبدالها بنقود ذهبية (سلعية) عند الطلب.
- ✓ **النقود الورقية غير قابلة للصرف (النقود الإلزامية):** بإيقاف شرط التحويل الى ذهب ظهرت النقود غير المغطاة ، والتي تعتمد فقط على ثقة الجمهور، فأصبحت النقود الورقية إلزامية ، وبالتالي تحولت الى نقود نهائية غير قابلة للصرف بالذهب، وسميت بالنقود "القانونية" لأنها تستمد قوتها من قوة القانون وقبول الأفراد لها قبولا عاما نظرا لاحتكار البنك المركزي حق إصدارها. وهي تمثل دينا لحاملها على البنك المركزي الذي أصدرها، وتتميز بانقطاع الصلة بين قيمتها النقدية وقيمتها التجارية ، ويتمثل الشكل الرئيسي لها بأوراق البنكنوت التي يصدرها البنك المركزي.

  وتمثل النقود الإلزامية الصورة العامة للنقود في الاقتصاد المعاصر ، لان القانون يكرسها ويصبغ عليها صفة الشرعية والقدرة على إبراء الديون وتسوية المعاملات ويعاقب من يرفضها في التعامل. وتمثل النقود القانونية قمة السيولة حيث يمكن أن تتحول إلى سلع وخدمات في الحال.
- ✓ **النقود المساعدة:** تتميز هذه النقود بأن قيمتها القانونية تكون أعلى من القيمة السوقية لكمية المعدن الذي صنعت منه، وهي قطع (وحدات) نقود ذات قيمة بسيطة تصدرها عادة الخزانة العامة (وزارة المالية)، وتقوم

بمساعدة النقود في تسهيل المبادلات ذات القيمة الصغيرة. ولا تتمتع إلا بقوة إبراء محدودة أي لا يمكن استخدامها في تسوية الديون وإبراء الذمم في إلا في حدود مبلغ معين يحدده القانون.

- ✓ **النقود الكتابية (نقود الودائع):** النقود المصرفية شأنها شأن النقود الورقية تمثل دينا لصالح مالكها أو حاملها في ذمة البنوك التجارية التي تلتزم بها، وتتمثل نقود الودائع في التزام مصرفي من قبل البنوك التجارية، ينشأ من إيداع حقيقي لكمية من النقود القانونية ، أو نتيجة قيام البنك بفتح حساب لعملائه على سبيل الإقراض، بدفع نقود قانونية للمودع أو لأمره، وتنتقل ملكية الوديعة من شخص إلى آخر بواسطة الشيكات.

مع تزايد مستوى النشاط الاقتصادي أخذ الأفراد يودعون أموالهم لدى البنوك التجارية التي استطاعت استخدام هذه الودائع في إتمام العمليات التجارية التي تعقد بين الأفراد، وفي تطور لاحق وجد الأفراد أنه من الأسهل للفرد الذي لديه حساب في البنك أن يأمر البنك بتحويل مبلغ من النقود من حسابه إلى حساب الطرف الآخر ، الذي قد يكون لديه حساب في البنك نفسه، دون أن تخرج النقود الورقية من البنك، حيث يستخدم الأفراد الذين يملكون حسابات لدى البنك الشيكات في تحويل المبالغ.

ومنه فان إيداع النقود المعدنية لدى البنوك أدى إلى خلق النقود الورقية، وإيداع النقود الورقية لدى البنوك أدى إلى خلق النقود الكتابية.

3.2.النقود الالكترونية: أدى التطور التكنولوجي إلى ظهور شكل جديد للنقود يسمى النقود الالكترونية، وهي قيمة نقدية تتخذ شكل وحدات ائتمانية مخزونة على شكل الكتروني أو أداة الكترونية يمتلكها المستخدم في القيام بعمليات الشراء والبيع والتحويل ، ومنه هي عبارة عن نقود غير ملموسة.

3. وظائف النقود: يرى الاقتصاديين أن للنقود أربعة وظائف كل واحدة منها تقضي على صعوبات المقايضة وهي:

- ✓ **النقود وسيط للمبادلات:** تعتبر أقدم وظيفة للنقود، وسيط للتبادل أي وسيلة لنقل ملكية السلع والخدمات من طرف إلى طرف، وبالتالي فهي قوة شرائية تسهل التبادل بين طرفين دون الحاجة إلى البحث عن طرف ثالث على أساس أن أداة التبادل هذه تحظى بالقبول العام، وتمكن من حصول تقسيم العمل حتى تتحقق نتائج التبادل بصورة طبيعية، ومنه تحولت عملية المقايضة المباشرة إلى عمليتين منفصلتين: عملية بيع والحصول على النقود من جهة، وعملية شراء والتنازل عن النقود من جهة أخرى.

ولم يصبح صاحب السلعة (أ) في حاجة إلى مبادلتها بالسلعة (ب) مباشرة، وإنما أصبح كل منهما بإمكانه بيع ما لديه من إنتاج ليحصل على النقود، وأن يشتري ما يرغب فيه بواسطة النقود. ولا تختفي هذه السلعة "النقود" من التداول كما هو الحال بالنسبة للسلع الأخرى المستهلكة، وبالتالي فان كل تبادل مباشر لسلعتين قد اختفى لصالح تبادلين مقابل النقود.

- ✓ **النقود كمقياس للقيمة:** تمثل الوظيفة الثانية للنقود أي كونها مقياس لقيمة مختلف السلع والخدمات، ومعنى ذلك أن النقود تمكن من معرفة ما تمثله قيمة سلعة معينة بالنسبة إلى قيم السلع الأخرى. أي النقود تستعمل كمعدل استبدال بين مختلف السلع وخاصة بين السلع الكبيرة غير قابلة للتجزئة والسلع الصغيرة. كما تستعمل النقود كوحدة للتحاسب ، فلكل دولة وحدة نقدية تسمح بقياس قيم السلع والخدمات في المجتمع كالدينار في الجزائر والأورو في دول الاتحاد الأوروبي والدولار في الولايات المتحدة الأمريكية. لكن النقود كوحدة قياس تختلف عن وحدات القياس الأخرى مثل المتر والغرام،... فوحدات القياس هذه لا تتغير من دولة إلى أخرى بل تتمتع بثبات مطلق، أما النقود لا تتمتع بذات الثبات ولكن تتغير قوتها الشرائية، وبالتالي العلاقة بينها وبين القيم الاقتصادية الأخرى. وكلما كانت النقود ثابتة في قيمتها كلما ازدادت أهمية هذه الوظيفة، وثبات قيمة النقود يعني أن الوحدة

النقدية تسمح بشراء دائما نفس المجموعة من السلع والخدمات وهذا خلال فترة زمنية طويلة نسبيا. لكن في الواقع قيمة النقود تتغير باستمرار، حيث تتدهور قيمتها في حالة التضخم وتستقر في حالات أخرى.

- ✓ **النقود مستودع للقيمة:** النقود كذلك وسيلة للاحتفاظ بالقيمة ، وهذا يعني أن الفرد يمكن له أن يحتفظ بالنقود لا لذاتها وإنما لإنفاقها في وقت لاحق، وذلك أن الفرد الذي يحتفظ بالنقود فانه يستطيع أن يستخدمها في الحصول على حاجاته المستقبلية من سلع وخدمات أو في الوفاء بالتزاماته الآجلة. ولأداء هذه الوظيفة كما ينبغي يجب أن تحتفظ النقود بقيمتها النسبية لفترة طويلة ، ولكن أحيانا في الواقع يؤدي الارتفاع المستمر لأسعار السلع والخدمات إلى انخفاض قيمة النقود ، ففي حالات التضخم قد يلجأ الأفراد إلى استخدام الأصول الثابتة أو الأوراق المالية للاحتفاظ بنقودهم.
- ✓ **النقود أداة للمدفوعات الآجلة:** تعتبر هذه الوظيفة مكملة للوظائف السابقة، فالمعاملات التي تنتشر حديثا ينتج عنها التزامات وعقود تتضمن مدفوعات تسدد في المستقبل بوحدات نقدية. إن نجاح النقود في القيام بوظيفة تسوية المعاملات الآجلة وأدائها بشكل جيد يتطلب تحقيق الاستقرار النسبي للقوة الشرائية للنقود، فإذا ارتفعت قيمة النقود فان ذلك سوف يلحق أضرار بالمدينين وفي ذات الوقت يحقق أرباح للدائنين، والعكس صحيح أي إذا انخفضت القوة الشرائية للنقود فان ذلك سوف يجعل المدينين هم المستفيدين ويلحق أضرارا بالدائنين. فإذا توقع الأفراد حدوث انخفاض كبير في القوة الشرائية للنقود فان المتعاقدين يفضلون استخدام أنواع أخرى من النقود التي تتسم بالثبات النسبي في قيمتها.

4.خصائص النقود:

للنقود خصائص عديدة إلا أن هناك خاصيتين أساسيتين تميزها عن باقي السلع والخدمات وهما:

- ✓ **النقود قوة شرائية كامنة:** بمعنى أن حامل النقد يمكنه أن يحوز على سلع وخدمات في أي وقت يشاء، وتستمد النقود ذلك من القبول العام الذي تحظى به من قبل جميع أفراد المجتمع كونها أداة إجبارية بقوة القانون.
- ✓ **النقود هي السيولة الكاملة:** أي يمكن تحويلها إلى شكل من أشكال الإنفاق في وقت قصير ودون خسارة تذكر.
- ✓ أما باقي الخصائص الأخرى فنذكر منها: التجانس، قابلية التجزئة، سهولة الحمل، الأمان، أن لا تتسم بالوفرة ولا بالندرة.

5.تعريف النقود:

بناء على ما سبق يمكن أن نعرف النقود بما يلي: هي الشيء الذي يلقى قبولا عاما في التداول، وتستخدم وسيطا للتبادل ومقياسا للقيم ومستودعا لها، كما تستخدم وسيلة للمدفوعات الآجلة . أي أنها مجموع وظائفها التي ذكرناها سابقا. ولذلك فان التعريف الموجز للنقود هو: النقود هو كل شيء تفعله النقود. فإذا وافقنا على هذا القول فإننا تكون قد أكدنا بأن أي شيء يقوم بوظيفة النقود يكون بالفعل نقودا، أي أن العملة المسكوكة الذهبية والفضية والأوراق التي تصدرها الحكومة والأوراق التي تصدرها البنوك والشيكات وكمبيالات التبادل وحتى السندات (بحسب اعتبارها نقودا) ولو أنها لا تؤدي كلها وظائف النقود بذات المستوى والكفاءة. وأفضل أنواع النقود هو الذي يستطيع أن يؤدي وظائفها على أتم وجه، أي يتمتع بصفة القبول العام بحرية تامة، وهنا يمكن القول أن العملة ذات القيمة الموجودة فيها (كالعملة الذهبية والفضية) هي أكثر أنواع النقود قبولا ، وتليها العملات التي تتمتع بثقة الجمهور أكثر من غيرها لأسباب اقتصادية وسياسية واجتماعية ، وهكذا حتى نهاية سلسلة أدوات التبادل التي يمكن أن تدخل ضمن تعريف النقود.